رئيس لجنة المشروعات الصغيرة باتحاد الصناعات

مردود إيجابى لخفض أسعار الضرائب فى مواجهة الركود وتنشيط السوق

معارضة بعض رجال الأعمال لترشيد الإعفاءات الضريبية مقابل خفض الشريحة الضريبية رد فعل يخلو من الحسابات العملية

فى حوار مع الصفحة حول التعديلات الضريبية المنتظرة والجمركية الأخيرة رحب نادر رياض رئيس لجنة المشروعات الصغيرة باتحاد الصناعات بالتعديلات الضريبية الجديدة وأكد ان لها مردودا إيجابيا فى مواجهة الركود وتنشيط السوق.. ووصف معارضة بعض رجال الأعمال لترشيد الاعفاءات الضريبية مقابل خفض الشريحة الضريبية بأنه رد فعل يخلو من الحسابات العملية وأكد أن القرارات الخاصة بتخفيضات الجمارك والمزمع صدورها فى يوليو المقبل سوف ترتبط بتقييم المرحلة الاولى.

بداية سألت - مارأيك فى التعديلات الهيكلية الخاصة بقانون الضرائب من حيث: - تخفيض سعر الضريبة وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادى.

● بادىء ذى بدء إن السياسة الضريبية من أهم العوامل المؤثرة على تعظيم التنمية الاقتصادية للدول وهو مايتصل مباشرة بالقدرات التنافسية للدولة، لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء كافة الفئات الفاعلة فى المجتمع، وتمثل عاملا أساسيا فى تحديد قدرة الدولة على ادارة النشاط الاقتصادى وتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتخفيض الضريبة يؤدى إلى خفض الأسعار من ناحية ودعم رأس المال العامل فى المؤسسات الصناعية وكلاهما يخدم الشارع التجارى والمستهلك، ويؤدى إلى مردود إيجابى فى مواجهة حالة الركود التى تعانى منها الأسواق كما سيكون له مردود إيجابى على سوق العمالة والتوظيف.

ولاشك فى أن تنشيط السوق التجارية وسوق العمالة سيؤدى إلى سرعة دوران معدلات الإنفاق وبالتالى سيكون له مردوده على قطاع الإنتاج من ناحية، ومردود اقتصادى على مستوى الدولة من ناحية أخرى فى صورة زيادة الحصيلة الضريبية من العمليات التجارية وسوق الخدمات.

■■ كيف ترون إعفاء المشروعات الصغيرة من كافة أنواع الضرائب؟

■ إن قانون تنمية المنشآت الصغيرة والذى تم صدوره يمثل بيئة جيدة لعمل المشروعات الصغيرة بوجه عام والصناعات الصغيرة على وجه الخصوص، وخاصة أن هذا القانون استرشد بما تضمنته القوانين الدولية المماثلة من اوجه الحماية والتسهيلات الممنوحة، ولا مجال الآن لبحث إضافة نقاط جديدة لم يرها المختصون ضمن حزمة التسهيلات التى صدرت وتضمنها القانون.

وأرى بصفة شخصية أن تخصيص نسبة ١٠٪ من المشتريات الحكومية (الوارد بالقانون) لتلك المشروعات أمر يفوق أهمية الإعفاءات الضريبية لما يوفره من حالة رواج تسويقى لتلك الصناعات أخذا فى الاعتبار أن الإعفاء الضريبى أمر لايجوز النظر فيه قبل أن تحقق تلك الصناعات الدخول فى مرحلة الربحية، وهو الأمر الذى قد يتطلب مرور فترة تتراوح بين ٤ و٥ سنوات.

وأنا أرى البعد عن الإعفاء الضريبى حتى لاتقع بعض الصناعات الكبيرة فى مغبة التسويق من خلال المشروعات والصناعات الصغيرة، وبذا يستفيد طرف غير معنى بالإعفاءات وبالتالى يخضع للمساءلة.

●● هل ستؤدى المرحلة الأولى من التخفيضات الجمركية إلى ضغوط على سعر الصرف، وهل هناك صناعات متضررة؟

وماهو تقديرك للمرحلة الثانية من التخفيضات فى شهر يوليو المقبل؟

■ إن التخفيضات الجمركية فى صورتها الحالية تخدم كلا من المستهلك والصانع والمستورد التجارى بإعتبار أن المنافسة بين المتنافسين ستتم فى مصلحة المستهلك فى النهاية.

وفى هذا النطاق فإن الأمر يستبعد زيادة فى الأنماط الاستهلاكية بالنظر إلى محدودية حاجة الفرد الاستهلاكية، إذ أن انخفاض سعر «علبة التونة» مثلا لن يؤدى إلى زيادة استهلاكها بمعرفة نفس الأفراد، غاية الأمر أن السوق ستتسع أمام تلك السلعة فى حدود معدلات الكفاية الطبيعية.

كما أن وزارة المالية قد راعت أن التخفيضات على جمارك السيارات الصغيرة لم تمتد لتشمل الكبيرة، حرصا على عدم إحداث حركة إقبال مفاجئة على تمويل استيرادها مما يضع عبئا إضافيا على سوق الصرف بالعملة الأجنبية يعمل على زيادة أسعار الدولار، أخذا فى الاعتبار أن السيارة لم تعد من كماليات الحياة الآن بل هى إحدى ضرورات العمل وإنجاز متطلبات حياتيه لكل أسرة.

نادر رياض

ولاشك أن الآثار التى تعد سلبية على بعض الحالات ستكون فى نطاق الحالات العددية المحدودة التى وعد وزير المالية بالنظر فيها وإيجاد حلول خاصة بمجموعة الحالات المعنية.

وفيما يخص القرارات بالتخفيضات الجمركية المزمع صدورها فى شهر يوليو المقبل أرى أن إرجاء المرحلة الثانية إلى شهر يوليو هو أمر يرتبط بتقييم المرحلة الأولى والتمهيد لظهور إيجابيات تلك المرحلة ومردودها الإيجابى على الخزانة العامة قبل الشروع فى الدخول للمرحلة الثانية.

● كيف ترى ترشيد الإعفاءات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية فى ضوء:

- تخفيض الضرائب على مكونات الإنتاج

- إلغاء رسوم الجمارك

■■ من غير المختلف عليه أن تخفيض شرائح الضريبة على الدخل وعلى الأنشطة هو ثورة فى الفكر الحكومى من شأنها أن توفر دعما كبيرا للصناعة والقطاع الإنتاجى، وتشجع الكثير من الأنشطة غير المسجلة ضريبيا أن تنضم للقطاع المنضبط، وبذا يتحقق الهدف من هذه الإجراءات الجريئة بتعظيم قيمة الحصيلة الضريبية رغم تخفيض قيمة الشريحة، ونرجو لهذا التوجه أن يكلل بالنجاح حتى يستمر هذا الخط التقدمى البناء من جانب الدولة، وهو أمر تزيد أولويته عن الإعفاءات الضريبية الممنوحة لشركات الاستثمار لفترة خمس سنوات، إذ أنها لاتطبق من الناحية العملية إلا بعد دخول هذه الشركات إلى مرحلة الربحية، وهو أمر لايتحقق فى متوسط الحالات قبل السنة الرابعة والخامسة من بداية النشاط وهى مرحلة انتهاء سنوات الإعفاء.

لذا فإن أهمية خفض شرائح الضرائب تعلو فترة وتزيد عن أهمية الإعفاءات الضريبية من حيث الفائدة المتحصلة للمؤسسة الاستثمارية.

ومن ثم فان معارضة بعض رجال الأعمال لرفع الإعفاءات مقابل خفض الشريحة الضريبية هو رد فعل يخلو من الحسابات العملية.

ويرى الكثيرون وأنا أحدهم أن كثرة الإجراءات الحمائية هو أمر لايحقق المصلحة العامة أو الخاصة على المدى المتوسط أو البعيد، ولعل الإجراءات التى سبق تطبيقها منذ أكثر من عام بمنح نسب من التخفيضات على الشرائح الجمركية تتمشى مع نسبة المكون المحلى فى المنتج النهائى تكون الأكثر فائدة لتعزيز الاتجاه الصناعى للاعتماد على المكون المصرى ورفع جودته، واتصال الصناعات الصغيرة بالصناعات الكبيرة التى عليها فى هذه الحالة أن تمد يد المعاونة للصناعات الصغيرة على الارتقاء بجودة الإنتاج لتعظيم مستوى الجودة للمنتج النهائى من ناحية، ورفع نسبة المكون المحلى للمنتج النهائى من الناحية الأخرى لتستفيد من التخفيضات والتسهيلات الجمركية، وهو الأمر الذى يرفع من جودة المدخلات أو الخامات المحلية عند زيادة الطلب عليها بتوصيف صناعى يرتبط بمفاهيم الجودة، كما يقلل من الهدر من قيمتها فى حالة عدم توجهها للاستخدام التصنيعى فى موقعها.

يبقى فى النهاية:

إننا جميعا شركاء فى التنمية ولكل طرف دوره الوطنى عليه أن يؤديه، كما أن هناك واجبا يقع على الفرد وواجب على المؤسسة وواجب على الحكومة ومؤسساتها، وفى حسن أداء كل طرف من الأطراف لدوره تتحسن النتائج النهائية وعكس ذلك صحيح.